مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن ـ العدد الأول

المحرم ـ ربيع الأول ١٤٢٧هـ
(فبراير ـ أبريل ٢٠٠٦م)

- ما ظاهره العطف بالواو في بعض آي القرآن الكريم
- معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه
- المفردة العربية في المعجم الأردي... دراسة تقابليّة (حرف الباء أنموذجاً)
- العروض.. غوتهولد فايل
- تهذيب الآثار.. تعريفٌ بالكتاب، ونظرة في عمل ناشر هذا الجزء منه
- كشاف المجلد السابع ـ السنة السابعة

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• ما ظاهره العطف بالواو في بعض آي القرآن الكريم
صالح بن إبراهيم الفراج ٥

• معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه
محمد عبدو فلفل ٩٥

• المفردة العربية في المعجم الأردي... دراسة تقابليّة (حرف الباء أنموذجاً)
علي جميل السامرائي ١٢٧

• العروض.. غوتهولد فايل
ترجمة علي عبدالله إبراهيم ١٤٩

• تهذيب الآثار.. تعريفٌ بالكتاب، ونظرةٌ في عمل ناشر هذا الجزء منه
محمد أحمد الدالي ٢٠٣

• كشاف المجلد السابع ـ السنة السابعة
فاروق محمد بكداش ٢٥٧

المجلد الثامن ـ العدد الأول ـ المحرم ـ ربيع الأول ١٤٢٧هـ / فبراير ـ أبريل ٢٠٠٦م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

ما ظاهره العطف بالواو
في بعض آي القرآن الكريم

صالح بن إبراهيم الفراج

قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض

إن الحمد لله أحمده وأستعينه وأستهديه، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد بن عبدالله ﷺ وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته وسار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين...

أما بعد: فإن أعظم كتابٍ لهذه الأمة هو كتاب ربها؛ الذي ينطق بلسانها الذي تتكلم به، فيهذب أخلاقها، ويسمو بقيمها، ويوضح لها عقيدتها، ويرسم طريقها في الحياة، ويحدد تصورها للكون؛ إذا هي أخذت به، وجعلته منهجها ودستور حياتها، فالأمة بحاجة ماسة لتدبر كلام ربها، وفهم معانيه.

والنحو بعامة، والإعراب بصفة أخص؛ من أقوى الأدلة على بيان دقائق هذه المعاني.

وهذه الرسالة واحدة من الدراسات التي تكشف مدى الحاجة إلى النحو؛ في فهم أعظم نص من نصوص الشريعة وهو القرآن؛ لأنها أنموذج من التطبيق المفيد، يرسم العلاقة بين معاني آيات القرآن وإعرابها.

إنّ أعظم دافع لاختيار هذا الموضوع؛ ماله من أهمية قصوى في فهم النصوص القرآنية؛ لأنه يتعلق بالفصل والوصل، وهما من أعظم أسرار بلاغته، يقول عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه ـ يعني الفصل والوصل ـ حداً للبلاغة؛ فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها ـ يعني البلاغة ـ فقال: معرفة الفصل والوصل، ذاك لغموضه، ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة(١).

وفي هذا السبيل اخترت دراسة تتعلق بالواو؛ لأنها أعظم أدوات الفصل والوصل، فحيناً تكون أداة لوصل ما بعدها بما قبلها، وحيناً يتغير معناها؛ فتكون أداة فصل لما بعدها عما قبلها، وهذا الحال يجعلها تحتاج إلى قرينة لفظية أو دلالية لتحديد معناها.

(١) دلائل الإعجاز ١٤٩.

ولما كان الوصل بالعطف هو الغالب على وظيفتها؛ رغبت أن أقف عند بعض المواضع التي قد ترى لأول وهلة وكأنها استعملت في هذا المعنى؛ وحقيقة الأمر خلافه؛ فكان موضوع: ما ظاهره العطف بالواو في بعض آي القرآن الكريم.

ولقد حرصت جهدي أن تكون هذه الدراسة أحد الأمثلة الواضحة على قدرة النحو على كشف المعاني القرآنية، واستنباط الأحكام، وتحديد المراد من خلال الإعراب، وليس هذا المسلك بدعاً، أو سبقاً لم يصل إليه أحد قبلي، ولكنه حلقة في سلسلة بدأها العلماء الأوائل، فسبروا أغوار اللغة، وأخرجوا لنا كنوزها، ونحن على الأثر ـ وإن كان الماء يخلفه سراب القاع ـ.

وقد جعلت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وستة مباحث:

المقدمة: وفيها الحديث عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وطريقتي في عرض الآيات موضوع الدراسة.

التمهيد: وفيه الحديث عن مقاصد هذه الدراسة، وعن المعاني الوظيفية لواو العطف، وواو الاستئناف.

المبحث الأول: امتناع العطف بالواو لفساد المعنى.

المبحث الثاني: امتناع العطف بالواو لامتناع الإعراب.

المبحث الثالث: امتناع العطف بالواو لفساد المعنى والإعراب.

المبحث الرابع: امتناع العطف بالواو راجحاً لضعف المعنى.

المبحث الخامس: امتناع العطف بالواو راجحاً لتعسف الإعراب.

المبحث السادس: امتناع العطف بالواو راجحاً لضعف المعنى وتعسف الإعراب.

وكانت طريقتي في العرض أن أكتب الآية كاملة، فإن كانت طويلة اكتفيت بما يفي بالمقصود مع تمام المعنى، ثم أثني بذكر علة امتناع العطف؛ سواء كان مرجعه اللفظ، أو المعنى، أو هما معاً، ثم أذكر الإعراب، وما يؤول إليه المعنى حينئذ، ثم

أورد بعد ذلك الرأي المخالف، وأرجح ما أراه مناسباً؛ بعد عرض ما قاله النحويون فيها تأييداً أو رداً، هذا في الأعم والأغلب.

وأخيراً: فإني أزعم أن هذه الدراسة ـ وإن كانت على يد من بضاعته في العلم مزجاة ـ هي أنموذج طيب لتوظيف القواعد النحوية لإثراء المعاني القرآنية.

والله أسأل أن ينفع بها من كتبها ومن قرأها، وأن يسدد القول والعمل، وأن يعفو عن الخطأ والزلل، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء.

التمهيد: مقاصد هذه الدراسة، والمعاني الوظيفية لواو العطف وواو الاستئناف:

الهدف العام:

بيان العلاقة القوية بين المقصد الدلالي للآيات، وبين قواعد النحو، وبيان أن القرآن الكريم أقوى أدلة الاحتجاج النحوي؛ ليعود القرآن إماماً لنا في لساننا؛ كما هو إمامنا في العقيدة والشريعة.

الهدف الخاص:

دراسة بعض المواضع ـ من آي الذكر الحكيم ـ مما ظاهره أنه معطوف على ما قبله مشارك له في معناه، وفي إعرابه؛ ولكن واقع الحال ليس كذلك؛ لوجود مانع دلالي، أو مانع لفظي، أو هما معاً.

الدراسة التي سبقت:

لا أعلم أن دراسة عنيت بالمسائل المتعلقة بالواو؛ على الصورة الواردة في هذه الدراسة.

وقفة مع واو العطف والاستئناف:

تتعدد معاني الواو الوظيفية فتأتي للعطف وللاستئناف، وبمعنى "مع" وتكون للحال، ولمعان كثيرة أخرى(١).

(١) انظر: رصف المباني ٤٧٣، والجنى الداني ١٨٥، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٤.

وأبرز وظائفها العطف والاستئناف، وهذا هو الذي يعنيني الحديث عنه في هذا البحث.

أولاً: واو العطف:

هي أكثر معاني الواو استعمالاً؛ لأنها الأكثر وروداً في اللغة، وهي في العطف أم الباب(١).

وعند جمهور النحويين أنها ـ حينئذ ـ لمطلق الجمع بين معطوفيها(٢)؛ فتفيد التشريك في المعنى العام؛ من غير دلالة على مصاحبة، ولا تعقيب، ولا مهلة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**﴾ [الأحزاب: ٧]، فتعطفَ الشيء على مصاحبه نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ**﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ**﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه: ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ**﴾ [الشورى: ٣].

وقيل: إنها تفيد الترتيب، ونسب إلى الكوفيين(٣).

وتعطف مفردات وجملاً، ففي المفردات: تعطف اسماً على اسم كقوله تعالى: ﴿**هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**﴾ [الحديد: ٣]، وتعطف فعلاً على فعل متفقين في الزمان نحو قوله: ﴿**وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ**﴾ [محمد: ٣٦]، أو مختلفين فيعطف الماضي على المضارع نحو قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ**

(١) انظر: شرح المفصل ٨/ ٩٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٩، ٥٠٢، ٤/ ٣٣٩، ومعاني القرآن ١/ ٣٩٦، والمقتضب ١/ ١٤٨، ٢/ ٢٤، ٢٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٢، والإيضاح العضدي ٢٩٥، والخصائص ٣/ ٣٢٠، ونتائج الفكر ٢٦٦، الفصول الخمسون ٢٣٦، وشرح المفصل ٨/ ٩٠، ٩٢، ٩٥، وشرح الرضى القسم الثاني ٢/ ١٣٠٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦، وشرح ابن الناظم على الألفية ٥٢١، وشرح الرضي القسم الثاني ٢/ ١٣٠٥، ورصف المباني ٤٧٤، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٦، وهمع الهوامع ٥/ ٣٥٤.

﴿ **يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ** ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، والعكس مثل قوله: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾ [الحج: ٢٥].

واشترط بعض النحويين اتحاد زمانيهما ـ وإن لم يتحد نوعهما(١) ـ كما في قوله تعالى: ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا** ﴾ [الفرقان: ١٠].

ويعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل نحو قوله تعالى: ﴿ **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ** ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وعكسه كقوله تعالى: ﴿ **فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا** ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقوله: ﴿ **أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾ [الملك: ١٩].

وتعطف في الجمل: جملة اسمية على مثلها نحو قوله: ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ** ﴾ [الزمر: ٦٢]، وجملة فعلية على مثلها نحو قوله: ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى** ﴾ [الأنفال: ١٧]، وجملة فعلية على اسمية والعكس(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً** ﴾ [الأنعام: ٦١]، وعطف جملة اسمية على فعلية: ﴿ **لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ** ﴾ [الكافرون: ٢ – ٣].

(١) انظر: شرح المفصل ٨ / ٩٠، وشرح الرضى على الكافية القسم الأول ٢ / ١٠٤٦، وتقريب المقرب ٨٠، وأوضح المسالك ٥٠٧، وهمع الهوامع ٥ / ٢٧٢.

(٢) اختلف العلماء في جواز مثل هذا العطف على ثلاثة أقوال:
ـ الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، كما في باب الاشتغال.
ـ المنع مطلقاً، ونسب لابن جني.
ـ الجواز في الواو خاصة، ونسب لأبي علي الفارسي.
انظر: المقتضب ٣ / ٢٧٩، والخصائص ٢ / ٧١، وشرح الرضي على الكافية القسم الأول ٢ / ١٠٤٧، والبحر المحيط ٦ / ٤٧٠، ٧ / ٥٦، ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٥، وهمع الهوامع ٥ / ٢٧٢، وشرح الأشموني ٣ / ١٢٢.

والفرق بين عطف الفعل على مثله؛ وبين عطف الجملة الفعلية على مثلها؛ أنه في عطف الفعل على الفعل يلزم مشاركة المعطوف للمعطوف عليه؛ في إعرابه؛ وفي النفي والإثبات، ولا يلزم ذلك في عطف الجملة الفعلية على مثلها.

أما عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس؛ فمكان خلاف بين العلماء؛ فالبيانيون(١) يمنعونه، وعليه الزمخشري(٢)، وابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤)، وبعض النحويين(٥).

واحتج النحويون بأن سيبويه قد منع وصف موصوفين في جملتين: إحداهما خبرية، والأخرى إنشائية؛ وذلك في قوله: "واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عبدُ الله؟ وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت"(٦).

وأجابهم الصفار بقوله: "لما منعها سيبويه من جهة النعت؛ علم أن زوال النعت يصححها"(٧).

وحجة البلاغيين أن بين الجملتين كمال انقطاع، لما بين الخبر والإنشاء من فرق قائم على النسبة الكلامية؛ ولا يصح أن تعطف جملة على أخرى؛ حتى يكون

(١) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٩، ورصف المباني ١٥٧، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، وشروح التلخيص ٣/ ٢٦ وما بعدها، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٣.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٢٥٣، ٣١٠، ٤٧٧، ٢/ ٥١١، ٥٢٢، ٣/ ٧٤، ١٣٨، ٤/ ١٠١، ١٦٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، وعروس الأفراح ٣/ ٢٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، وعروس الأفراح ٣/ ٢٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٣.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٣، وخزانة الأدب ٩/ ٢٨١.

(٦) الكتاب ٢/ ٥٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، ٤٨٣.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٣/ ٥٥٧.

بينهما جامع يربطهما معاً[١].

قال عبدالقاهر الجرجاني: "ولا يتصور إشراك بين شيئين؛ حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه ... حتى يكون الثاني بسبب من الأول؛ حتى يكونا كالنظرين والشريكين؛ بحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"[٢].

وأوغل السبكي في رفض هذا النوع من العطف؛ وأنه لا يقبل بلاغة؛ وإن جاز لغة؛ وذلك في قوله: "ولا خلاف بين الفريقين؛ لأنه عند من جوزه: يجوز لغة، ولا يجوز بلاغة"[٣].

ويدفع الدكتور عبدالقادر حسين ما ذهب إليه السبكي؛ بأنه لا يسوغ له أن يرفض الوصل بين الإنشائية والخبرية، وينفى عنها البلاغة؛ لمجرد أنها خالفت القاعدة المشهورة عند البلاغيين، ولو أنهم لم يجدوا إلا أمثلة من صنع النحاة لكان لهم العذر، ولكن القرآن شاهد بهذه الآيات على وجود هذه الصورة؛ وهم قد استمدوا قواعدهم في الدرجة الأولى من اعتمادهم على القرآن الكريم[٤].

وذهب الصفار[٥] ـ تلميذ ابن عصفور ـ، والمالقي[٦]، وأبو حيان[٧]، وجماعة

(١) انظر: دلائل الأعجاز ١٥٠، ١٥١، ومفتاح العلوم ٤٦٤، ٤٧٠، وشروح التلخيص ٣/ ٢٦ وما بعدها، ومسالك العطف بين الإنشاء والخبر ٨.

(٢) دلائل الإعجاز ١٥٠.

(٣) عروس الأفراح ٣/ ٢٧.

(٤) انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ٩٨، ٩٩.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، وعروس الأفراح ٣/ ٢٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٣.

(٦) انظر: رصف المباني ٤٧٨.

(٧) انظر: البحر المحيط ١/ ١١٠، ٣/ ٢٠٤، ٦/ ١٩٥، ٤٧٠، ٧/ ٥٦، ٨/ ٢٦٤، ٣٤٢، والدر المصون ١/ ٢٠٨، وعروس الأفراح ٣/ ٢٦

من النحويين[١] إلى جواز عطف الجملة الإنشائية على الخبرية.

وزاد أبو حيان: أن مذهب سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاء؛ مستنداً على ما ورد في كتابه أنه: يجوز: جاءني زيد ومن أخوك؟ العاقلان[٢].

وعندي أن ذلك لا يفي بإقامة حجة على أنه مذهب سيبويه؛ بمجرد نقل هذه الجملة؛ إذ ليس فيها الدلالة الواضحة على أنه ينتهج هذا الرأي؛ فيبيح عطف الجملتين المختلفة؛ ويقوي قولي أن العلماء تعقبوا قوله هذا بأنه نقل كلام سيبويه فغلط عليه، وأنه تصرف في كلام الصفار فوهم فيه[٣].

ولا أدري لم تعلق أبو حيان بكلمة سيبويه في مواجهة النحويين؛ وله أن يحتج بالأدلة القرآنية الكثيرة، التي تفي بإقامة الحجة على جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس.

واستدل المجيزون على عطف الخبر على الإنشاء، والعكس؛ بأشياء[٤] منها:

قوله تعالى: ﴿**وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**﴾ [الأنعام: ١٢١]، وبقوله: ﴿**أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾ [البقرة: ٢٤ – ٢٥]، وقوله: ﴿**وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الصف: ١٣]، وقوله: ﴿**وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ ضَلالاً**﴾ [نوح: ٢٤]، وغيرها، كما استدلوا بقول الشاعر:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٦، وعروس الأفراح ٣/ ٢٦، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٣، والدر المصون ١/ ٢٠٨، ٥/ ١٣١، والتحرير والتنوير ٢/ ٥٦، ٨/ ٤١، ٢٢/ ٥٧، ٢٨/ ١٩٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ١١٠، ٦/ ٤٧٠، ٧/ ٥٦، والدر المصون ١/ ٢٠٨، ٥/ ١٣١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، وعروس الأفراح ٣/ ٢٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٢١، ومسالك العطف ٥١.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ١١٠، ٦/ ٤٧٠، ٨/ ٢٦٤، ٣٤٢، والدر المصون ١/ ٢٠٨، ٥/ ١٣١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٢، وعروس الأفراح ٣/ ٢٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٢١، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٢.

وإن شـفائـــي عَبْـــرَةٌ مُهْراقَـــةٌ وهل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلٍ؟(١)

قال المالقي: "وعلى هذا يجوز: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ..... وحكى من كلام البديع: ظفرنا بصيد وحياك الله أبا زيد"(٢).

وتقترب شقة الخلاف بين المانعين والمجيزين؛ إذا علمنا أن المانعين يبيحون العطف بين الجملتين الإنشائية والخبرية؛ إذا وجد بينهما جامع يربطهما معاً؛ بأن اتفقتا معنى؛ مع اختلافهما لفظاً؛ وذلك إذا كان المقام مشتملاً على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب، أو الطلب معنى الخبر؛ فيعطف إنشاء في معنى الخبر على خبر صرف، ويعطف خبر في معنى الإنشاء على إنشاء صرف(٣).

وهذا المسلك ظاهر في تأويل المانعين للآيات التي فيها عطف الخبر على الإنشاء وعكسه.

فقد أولوا الآية الأولى: ﴿**وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**﴾ على أنها مستأنفة(٤)، أو حالية(٥)، أو أنها تضمنت معنى التعليل، فكأنه قيل لفسقه(٦).

أما قوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ فالمقصود بالعطف هو جملة وصف ثواب

(١) البيت لامرئ القيس في معلقَته، انظر: ديوانه / ٣، والكتاب ٢ / ١٤٣، والبحر المحيط ١ / ١١١، والدر المصون ١ / ٢٠٩.، ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٣، وشرح الأشموني ٣ / ١٢١، وهمع الهوامع ٥ / ٢٧٣، وخزانة الأدب ٣ / ٢٢٤، ٩ / ٢٢٧.

وفي الكتاب: وإن شفاءً.

والعبرة: هي الدمعة، ومهراقة: أي مصبوبة، على أن الهاء زائدة، معول: موضع عويل، وهو البكاء.

(٢) رصف المباني ٤٧٨، وانظر: شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني ٧٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٤٧٠، ومغني اللبيب ٢ / ٣٥٠، ٣٥١، ٤٨٣، وهمع الهوامع ٥ / ٢٧٣، ومسالك العطف ١١.

(٤) انظر: الدر المصون ٥ / ١٣٠، ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٦، والفتوحات الإلهية ٢ / ٨٤.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤ / ٢١٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٥ / ١٣١، ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٦، والفتوحات الإلهية ٢ / ٨٤.

المؤمنين، معطوفة على وصف عقاب الكافرين؛ كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق(١).

وأما قوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ فعطف "بشر" على "تؤمنون"، لأنه في معنى الأمر؛ كأنه قيل: آمنوَا وجاهدوا(٢)، وقيل معطوف على مقدر؛ كأنه قيل: قل يا أيها الذين .... وبشر المؤمنين(٣)، كما عطف قوله تعالى: ﴿**وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ**﴾ على قوله: ﴿**رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**﴾ [نوح: ٢١]، على حكاية كلام نوح عليه السلام(٤).

وأما بيت امرئ القيس: فـ"هل" في قوله: "وهل عند رسم" نافية؛ أي: ما عند رسم دارس من معول؛ وهو نظير قوله تعالى: ﴿**هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ**﴾ [الأنعام: ٤٧]، أي: ما يهلك إلا القوم الظالمون(٥).

وهكذا بقية الشواهد الواردة في هذا الباب(٦).

ويمكن القول بأن مسالك التأويل بين الجملتين الإنشائية والخبرية ـ عند المانعين ـ لا يكاد يخرج عن المسارات التالية:

١– تأويل إحدى الجملتين بمعنى الأخرى ـ وهذا هو الغالب ـ كما في الآية الثانية والثالثة.

٢– تقدير معطوف عليه؛ غير الجملة المعطوف عليها ظاهراً، كالآية الثالثة.

٣– صرف مناط العطف إلى ما فيه تناسب وإن طال الفاصل، كالآية الرابعة.

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ٢٥٣، والبحر المحيط ١/ ١١٠، والدر المصون ١/ ٢٠٨، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٣.

(٢) انظر: الكشاف ٤/ ١٠١، والبحر المحيط ٨/ ٢٦٤، والدر المصون ١٠/ ٤٧٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٣.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ٤٧٣، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٤، وإرشاد العقل السليم ٥/ ٣٢٦.

(٤) انظر: الكشاف ٤/ ١٦٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٤٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٢٨١.

(٦) انظر: الكشاف ومفتاح العلوم ٤٧٠، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥١، ٤٨٣، ومسالك العطف ١٣.

٤- تأويل معنى العاطف وصرفه إلى معنى آخر غير معنى العطف؛ كالآية الأولى، وبيت امرئ القيس(١).

ثانياً: واو الاستئناف:

وهي حرف ابتداء، وتفيد ابتداء الكلام بعدها؛ فلا يكون له تعلق بما قبلها في المعنى، ولا مشاركاً له في الإعراب(٢).

وتقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية؛ فالاسمية نحو قوله تعالى: ﴿**أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى**﴾ [الزمر: ٣].

فالواو للاستئناف؛ ولا يصح أن تكون عاطفة؛ لفسَاد المعنى؛ بمشاركة ما بعدها لما قبلها.

والفعلية نحو قوله تعالى: ﴿**إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ**﴾ [البقرة: ٢٧١].

والاستئناف لئلا يكون تكفير السيئات معلقاً بإخفاء الصدقة، وإعطائها الفقراء.

ومن ذلك قول الشاعر:

على الحَكَمِ المأتيِّ يوماً إذا قَضَى قَضيَّتَه أن لا يَجُورَ ويَقْصِدُ(٣)

والاستئناف في "ويقصد" متعين؛ لأن العطف يجعله شريكاً في النفي؛ وهذا تناقض(٤).

---

(١) انظر: مسالك العطف ٤٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٩، ٦٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٣٤١، وشرح المفصل ٧/ ٣٨-٤٠، رصف المباني ٤٧٩، والجنى الداني ١٩١، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٨.

(٣) البيت لعبدالرحمن بن أم الحكم في الكتاب ٣/ ٦٢، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٢، والنكت ٢/ ٣٤٣. ومنسوب إلى أبي اللحام التغلبي في شرح المفصل ٧/ ٣٨، وخزانة الأدب ٨/ ٥٥٥، ٥٥٧. وغير منسوب في المحتسب ١/ ١٤٩، ٢/ ٢١، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٨. ومعنى قضى: أي حكم، ويجور: يظلم، ويقصد: يعدل.

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/ ٤٠، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٥٥٦.

المبحث الأول: امتناع العطف بالواو لفساد المعنى:

١- قال تعالى: ﴿**فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ**﴾ [آل عمران: ٢٠].

قوله: "ومن اتبعن" ليس معطوفاً على لفظ الجلالة؛ لدليل معنوي، وهو أن فيه إسلام الوجه لمن اتبعه ، وإسلام الوجه لا يكون لغير الله؛ لأن الوجه أكرم جوارح الإنسان، وفيه بهاؤه وتعظيمه، فإذا خضع الوجه لشيء خضع له ما دونه، وذلك لا يكون إلا الله دون غيره(١).

وعلى هذا فـ"من" معطوفة على التاء في "أسلمت" في محل رفع، فيكون المعنى: أسلمت وجهي لله، وأسلم من اتبعني أيضاً وجهه لله(٢).

وحسن العطف على الضمير المتصل المرفوع لأن الفصل بقوله "وجهي لله" أغنى عن التوكيد بالمنفصل(٣).

وقيل الواو بمعنى "مع" و"من" في موضع نصب على المعية(٤).

ولا يرد على هذين الوجهين اعتراض؛ بأنه ليس المعنى على أنه أسلم ومن اتبعه

(١) انظر: جامع البيان ٣/ ٢١٤، ومعالم التنزيل ٢/ ٢٠، والمحرر الوجيز ٣/ ٥٧، وإرشاد العقل السليم ١/ ٤٥٦.

(٢) انظر: جامع البيان ٣/ ٢١٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٨٨، والقطع والائتناف ١/ ١٣٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٣١، ومعالم التنزيل ٢/ ٢٠، والكشاف ١/ ٤١٩، والمحرر الوجيز ٣/ ٥٧، والبيان ١/ ١٩٦، ومفاتيح الغيب ٧/ ١٨٥، والتبيان ١/ ٢٤٨، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٥، وغرائب القرآن ٢/ ١٢٩، والبحر المحيط ٢/ ٤١٢، والدر المصون ٣/ ٩١، وجامع البيان للآيجي ١/ ٨٠، وإرشاد العقل السليم ١/ ٤٥٦، وروح المعاني ٢/ ١٠٨.

(٣) انظر: الكشاف ١/ ٤١٩، ومفاتيح الغيب ٧/ ١٨٥، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٥، وغرائب القرآن ٢/ ١٢٩، وتفسير النسفي ١/ ١٥٠، وأنوار التنزيل ١/ ١٣٥، والبحر المحيط ٢/ ٤١٢، والدر المصون ٣/ ٩١، وإرشاد العقل السليم ١/ ٤٥٦.

(٤) انظر: الكشاف ١/ ٤١٩، وغرائب القرآن ٢/ ١٢٩، وتفسير النسفي ١/ ١٥٠، والبحر المحيط ٢/ ٤١٢، والدر المصون ٣/ ٩١، وإرشاد العقل السليم ١/ ٤٥٦، وروح المعاني ٢/ ١٠٨.

وجهه لله؛ على حد قولك: أكلت رغيفاً وزيداً، وقد أكل كل منهما رغيفاً؛ لأن فهم المعنى، وعدم الإلباس يسوغ كلا الأمرين(١).

وللسلامة من الاعتراض تجعل الواو للاستئناف، و"مَنْ" مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما سبقه، والمعنى: أسلمت وجهي لله، ومن اتبعني أسلم وجهه لله، أو ومن اتبعني كذلك(٢).

وقيل يجوز أن يكون "من اتبعني" معطوفاً على لفظ الجلالة؛ على معنى: أسلمت وجهي لله، ولمن اتبعني(٣)؛ على معنى: جعلت مقصدي لله بالإيمان به والطاعة له؛ ولمن اتبعني بالعناية به بالحفظ له، وتعليمه، وحسن صحبته(٤).

وعندي أن هذا الوجه فيه بعد، وتعسف في المعنى؛ إذ كيف يسلم وجهه لمن اتبعه، وإسلام الوجه هو الخضوع، وهو لا يصح إلا لله، دون غيره؛ إلا إذا صرف معنى "الوجه" إلى غير ظاهره؛ كأن يكون المراد بالوجه المقصد، أو الوجهة، أو الذات، وهذا يرجع إلى تأويل بعض الفرق معنى الوجه في قوله: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ**﴾ [الرحمن: ٢٧]، إلى معنى الذات، أو النفس، وهذا الذي فسره به الزجاج وغيره(٥)؛ ومذهب أهل السنة إجراء صفات الله على ظاهرها، وعدم الحيدة بها عن دلالتها إلى المعاني المجازية؛ بل يجب وصفه بما وصف به نفسه، مع نفي مماثلة المخلوقات؛ إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل(٦)، على حد قوله

(١) انظر: روح المعاني ٢/ ١٠٨.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣١، والمحرر الوجيز ٣/ ٥٧، والبيان ١/ ١٩٦، ومفاتيح الغيب ٧/ ١٨٥، والتبيان ١/ ٢٤٨، والبحر المحيط ٢/ ٤١٢، وروح المعاني ٢/ ١٠٨.

(٣) انظر: القطع والائتناف ١/ ١٣٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٣١، والمحرر الوجيز ٣/ ٥٧، والبحر المحيط ٢/ ٤١٢، والدر المصون ٣/ ٩٢، وجامع البيان للآيجي ١/ ٨٠.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٥٧، والبحر المحيط ٢/ ٤١٢، والدر المصون ٣/ ٩٢، وروح المعاني ٢/ ١٠٨.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٨٨، والمحرر الوجيز ٣/ ٥٧، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٥، وغرائب القرآن ٢/ ١٢٩، والتحرير والتنوير ٣/ ٢٠٣.

(٦) انظر: التدمرية ٨، والفتاوى ٣/ ١٦٥، ٤/ ١-٤، ٥/ ٢١، ٧١-٨٥، ٣٢٥، ٦/ ٥١٥، وشرح الطحاوية ١٨٩، وشرح العقيدة الواسطية ١/ ٦٦.

تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى: ١١].

كما لا يتأتى أن يحمل كل ما ورد من لفظ الوجه على المعاني التي ذكروها، وقد وردت آيات عديدة لا يمكن حملها على غير الوجه الحقيقي من ذلك قوله تعالى: ﴿ **اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي** ﴾ [يوسف: ٩٣]، وقوله: ﴿ **قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ** ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله: ﴿ **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا** ﴾ [النحل: ٥٨]، وهذا كثير جداً في القرآن الكريم(١)، مما لا يمكن حمله على شيء آخر غير معناه اللغوي الظاهر.

٢- قال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً** ﴾ [الإسراء: ١٠٥ - ١٠٦].

قوله تعالى: "وقرآناً" ليس معطوفاً على "مبشراً" لأن الرسول ﷺ ليس قرآناً(٢).

ولذا عدَّ بعضهم الوقف على "نذيراً" لازماً(٣).

فـ"قرآناً" منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره:

(١) انظر: الآيات ١٤٩، ١٥٠، ١٧٧ من سورة البقرة، ١٠٦، ١٠٧ من سورة آل عمران، ٤٣، ٤٧ من سورة النساء، ٦ من سورة المائدة، ٧٩، من سورة الأنعام، ٢٩ من سورة الأعراف، ٥٠ من سورة الأنفال، ١٠، ٢٦، ٢٧ من سورة يونس، ٩٦ من سورة يوسف، ٥٠ من سورة إبراهيم، ٧، ٩٧ من سورة الإسراء، ٢٩ من سورة الكهف، ٣٩ من سورة الأنبياء، ١١، ٧٢ من سورة الحج، ١٠٤ من سورة المؤمنون، ٣٤ من سورة الفرقان، ٩٠ من سورة النحل، ٣٠، ٤٣ من سورة الروم ٢٤ ٦٠ من سورة الزمر، ٢٧ من سورة محمد، ٢٩ من سورة الفتح، ٢٩ من سورة الذاريات، ٤٨ من سورة القمر، ٢٢ من سورة الملك، ٢٢، ٢٤ من سورة القيامة، ٣٨، ٤٠ من سورة عبس، ٢، ٢٤ من سورة المطففين، ٨ من سورة الغاشية.

(٢) انظر: علل الوقوف ٢/ ٦٥٢، وغرائب القرآن ٤/ ٣٩٠، ونهاية القول المفيد ١٨٧.

(٣) انظر: القطع والائتناف ١/ ٣٨٣، وعلل الوقوف ٢/ ٦٥٢، وغرائب القرآن ٤/ ٣٩٠.

والوقف اللازم: هو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد.

انظر: علل الوقوف ١/ ١٠٨-١١٦، والنشر ١/ ٢٣٢، والتحبير ١٧٦، والإتقان ١/ ٢٣٥، ولطائف الإشارات ١/ ٢٥١.

وفرقنا قرآناً فرقناه(١).

قيل: هو مذهب سيبويه(٢).

وجملة "فرقناه" تفسيرية لا محل لها من الإعراب(٣).

وعند العكبري أن "قرآناً" منصوب بفعل محذوف، والتقدير: وآتيناك قرآناً، دل على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ**﴾ [الإسراء: ١٠١](٤)، وبعد الفاصل بينهما يضعف هذا الوجه.

وعند مكي بن أبي طالب أنه: يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: "مبشراً" على تقدير حذف مضاف، والأصل ومبشراً ونذيراً، وصاحب قرآن، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه(٥).

وعند الفراء أن "قرآناً" معطوف على "مبشراً"، منصوب بالفعل "أرسلناك"، والتقدير: وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقرآناً، وحجته أن القرآن رحمة؛ كأنه قال: أرسلناك مبشراً ونذيراً ورحمة(٦)، وتكون جملة "فرقناه" نعتاً لـ"قرآناً"(٧).

وعند ابن عطية: يصح أن يكون معطوفاً على الكاف في "أرسلناك"؛ لأن إرسال الرسول وإنزال القرآن لمعنى واحد(٨).

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٦٣، وإعراب القرآن ٢/ ٤٤٤، والقطع والائتناف ١/ ٣٨٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥، والكشاف ٣/ ٤٦٩، والمحرر الوجيز ٩/ ٢١٥، وعلل الوقوف ٢/ ٦٥٢، والبيان ٢/ ٩٧، وتفسير النسفي ٢/ ٣٣٠، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٣٢٩، وإرشاد العقل السليم ٣/ ٤٨٨.

(٢) انظر: القطع والائتناف ١/ ٣٨٣، والمحرر الوجيز ٩/ ٢١٥، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٣٩، والبحر المحيط ٦/ ٨٧.

(٣) انظر: التبيان ٢/ ٨٣٥، والفتوحات الإلهية ٢/ ٦٥٣، وحاشية الصاوي ٢/ ٣٦٧.

(٤) انظر: التبيان ٢/ ٨٣٥، والدر المصون ٧/ ٤٢٥، والفتوحات الإلهية ٢/ ٦٥٣.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥، والبيان ٢/ ٩٧، والدر المصون ٧/ ٤٢٥.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٣٢، والبحر المحيط ٦/ ٨٧، والدر المصون ٧/ ٤٢٥، ومنار الهدى ٤٥٩.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥، والبيان ٢/ ٩٧، والتبيان ٢/ ٨٣٥، والفتوحات الإلهية ٢/ ٦٥٣.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٩/ ٢١٥، والبحر المحيط ٦/ ٨٧، والدر المصون ٧/ ٤٢٥.

ورد أبو حيان الرأيين الأخيرين؛ فذكر أن إعراب الفراء متكلف، وأكثر تكلفاً منه قول ابن عطية(١).

وعند ابن عاشور أن نصب "قرآناً" على الحال من الهاء في "فرقناه"(٢).

وعندي أنه بعيد جداً لأمور:

١- لوجود الواو قبله.

٢- أن "قرآناً" اسم ذات، وليس مصدراً مؤولاً بمشتق؛ لأنه بمعنى كتاب الله المنزل. ويضعف تأويله بمصدر بمعنى مقروء. والله أعلم.

وتوجيه مكي لناصب "قرآناً" يؤدي إلى تقدير عامل محذوف.

فلم يسلم من هذه التوجيهات إلا النصب على الاشتغال، وهو الذي أراه راجحاً.

٣- قال تعالى: ﴿ **لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ** ﴾ [النور: ٥٧].

قوله تعالى: "مأواهم" ليس معطوفاً على قوله: "معجزين"؛ لأنه يصير داخلاً في النهي بقوله: "لا تحسبن"؛ فيكون المعنى: لا تحسبن الذين كفروا معجزين، ولا تحسبن مأواهم جهنم، وهذا محال(٣).

ويكون إعرابها بالعطف على جملة مستأنفة مقدرة؛ قال عبدالقاهر الجرجاني: لا يحتمل أن يكون "ومأواهم" متصلاً بقوله: "لا تحسبن"، لأن ذلك نفي، وهذا إيجاب، فهو إذن معطوف بالواو على مضمر قبله، تقديره: لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض، بل هم مقهورون، ومأواهم النار(٤).

(١) انظر: البحر المحيط ٦/ ٨٧، والدر المصون ٧/ ٤٢٥.

(٢) انظر: التحرير والتنوير ١٥/ ٢٣٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٧٠.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب ٢٤/ ٢٤، والبحر المحيط ٦/ ٤٧٠، والدر المصون ٨/ ٤٣٨، وإرشاد العقل السليم ٤/ ١٤٤، والفتوحات الإلهية ٣/ ٢٣٦، وحاشية الصاوي ٣/ ١٤٦.

وعند الزمخشري أنه يصح أن يكون "ومأواهم النار" معطوفاً على "ولا تحسبّن"، ولكن بتأويل جملة النهي بجملة خبرية، والتقدير: الذين كفروا لا يفوتون الله، ومأواهم النار(١).

وذكر أبو حيان: أنه لا يشترط وقوع المناسبة بين الجملتين، بل يجوز عطف الجمل على اختلافها بعضها على بعض، وإن لم تتحد في النوعية، قال: وهو مذهب سيبويه(٢).

ويقصد أبو حيان أنه ليس السبب في منع العطف هنا عدم تناسب الجملتين، نفياً وإثباتاً، ولكن المرجع في ذلك سلامة المعنى، وهذا ـ عندي ـ أنه متحقق في عدم العطف.

المبحث الثاني: امتناع العطف بالواو لامتناع الإعراب:

١ـ قال تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ** ﴾ [الأنعام: ٩٩].

قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ** ﴾: الجملة ليست معطوفة على جملة "أخرجنا"، لأنها غير داخلة في الإخراج، ولو عطفت لنصب "قنوان" على تقدير: ونخرج من النخل من طلعها قنواناً(٣).

و"من النخل" في محل رفع خبر مقدم، و"من طلعها" بدل منه، و"قنوان" مبتدأ

(١) انظر: الكشاف ٣/ ٧٤، وغرائب القرآن ٥/ ٢١٠، وتفسير النسفي ٣/ ١٥٣، والبحر المحيط ٦/ ٤٧٠، والدر المصون ٨/ ٤٣٧، وأنوار التنزيل ٢/ ١٣٣، وإرشاد العقل السليم ٤/ ١٤٤، وحاشية الصاوي ٣/ ١٤٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٧٠، والدر المصون ٨/ ٤٣٧، والفتوحات الإلهية ٣/ ٢٣٦.
سبق بيان مذهب سيبويه في عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس، انظر: ص(٦).

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٤٧، وإعراب القرآن ٢/ ٨٥، والبحر المحيط ٤/ ١٩٠.